

النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الإفريقي
*L'activité diplomatique Algérienne au niveau
Africain*
أ. وهيبة خبيزي.

جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة.

norlamal20nor@gmail.com

الملخص:

يكتسي موضوع النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الإفريقي قيمة علمية بالغة الأهمية، تتجلى في كون الجزائر من البلدان الحديثة الاستقلال، وبالرغم من حداثة بنائها السياسي إلا أنها تمكنت من رسم تكوين منتج دبلوماسي يساهم في حل النزاعات الدولية عموما، وعلى الصعيد الإفريقي خصوصا. يتمحور سياق هذه المداخلة المتواضعة حول إبراز جهود النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الإفريقي، والذي يرمي أساسا إلى تحقيق السلم والأمن وحفظهما ومنع حدوث النزاعات الدولية في القارة الإفريقية، أملا في الوصول إلى مستقبل إفريقي خال من الحروب يسوده السلم والأمان، وهو الأمر الذي نصت عليه مختلف الأحكام والمواثيق الدولية خاصة اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لسنة 1961، ولقد أدت الدبلوماسية الجزائرية دورا هاما في الكثير من النزاعات وأثبتت نجاعتها التي كانت تلعب فيها دور الوساطة، وفي هذا الصدد يجب التذكير بموقفها الإيجابي بخصوص النزاع الإريتري والإثيوبي والذي انتهى باتفاق الجزائر للسلام بين الطرفين، وكذا التنويه إلى دور الوساطة الجزائرية في النزاع التوارقي المالي، بالإضافة إلى الجهود الدبلوماسية الجزائرية المبذولة في إنجاز مجلس السلم والأمن الإفريقي الهادفة إلى تجسيد الاستقرار الإقليمي.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الجزائرية، الصعيد الإفريقي، السلم، الأمن.

Résumé:

Le sujet de l'activité diplomatique Algérienne a une grande importance à l'échelle Africaine, apparait suivant l'exemple Algérien des pays nouvellement indépendants et malgré sa nouveauté de constitution politique elle est arrivée à former un résultat diplomatique qui participe pour trouver des solutions aux contentieux internationaux de façon générale et au niveau Africain surtout.

Ce sujet se base sur les efforts Algériens au niveau Africain qui ont pour but de ramener et protéger la paix et la sécurité en Afrique dans l'espoir d'arriver à un avenir Africain sans guerre pour consolider la paix et la quiétude, à l'exemple de la diplomatie Algérienne qui a trouvé une solution pacifique au problème de l'Erythrée et de l'Ethiopie ainsi que ses efforts dans la construction du conseil Africain de la paix et la sécurité qui a pour but d'assurer la stabilité régionale.

Mots clés: La diplomatie Algérienne, l'échelle Africaine, la paix-la sécurité.

مقدمة:

يكتسي موضوع النشاط الدبلوماسي الجزائري عموماً وعلى الصعيد الإفريقي خصوصاً قيمة علمية بالغة الأهمية، تتجلى في كون الجزائر من البلدان الحديثة الإستقلال، وبالرغم من حداثة بنائها السياسي إلا أنها تمكنت من فرض هيبتها الدولية ورسم وتكوين منتج دبلوماسي معتبر يساهم في حل النزاعات الدولية عموماً، وعلى الصعيد الإفريقي خصوصاً، وذلك بدعوة الأطراف المتنازعة إلى التعايش السلمي وحل النزاع بالطرق السلمية الودية بعيداً عن ساحة العنف

والقوة تطبيقاً لميثاق الأمم المتحدة ووفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، التي تؤكد دوماً وتسعى إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين.

ولقد ساهم النشاط الدبلوماسي الجزائري بعدة أدوار لعب فيها دور الوسيط بين الدول المتنازعة على الصعيد الإفريقي، باعتبار الجزائر جزءاً من هذه القارة، هذا الإنتماء القاري جعل منها تسعى بجهود حثيثة وجادة لمنع الصراعات والنزاعات القارية وإحلالها بالتعايش السلمي ومنع اللجوء إلى القوة والأعمال العدوانية.

وبالرغم من الأزمة الداخلية العنيفة التي مرت بها الجزائر خلال فترة التسعينات من القرن الماضي، إلا أنها تمكنت من استعادة وإحياء نشاطها الدبلوماسي خاصة على الصعيد الإفريقي، ومما ساعد في إحياء وإعادة بعث نشاطها الدبلوماسي هو عضويتها وإنتمائها لإطار مؤسسي إقليمي هدفه تحقيق السلم والأمن على المستوى القاري الإفريقي، والتأكيد على التسوية السلمية للنزاعات وإقرار حق أية في طلبها من المجلس التدخل لاستعادة السلم والأمن، في ظل هاته الآلية المؤسسية سعت الجزائر لتدعيم مبدأ السلم والأمن التي تبنته بنص دستوري صريح من مبادئ الأمم المتحدة، من هنا فإذا كانت الدولة الجزائرية تؤمن بالمبادئ الدولية المقررة لاستمرارية التعايش السلمي والإبتعاد عن القوة والعدوان فهل تبنت هذه القيم بشكل نظري فقط أم استطاعت تفعيلها في مظهر واقعي ملموس يبعث نشاطها الدبلوماسي على المستوى القاري ؟ ولإجابة عن هذه الإشكالية، تم تقسيم الدراسة إلى فكرتين أساسيتين:

تضمنت الفكرة الرئيسية الأولى جزءاً من الدراسة تناولت البعد الإفريقي للدبلوماسية الجزائرية، أين تم التطرق إلى الدبلوماسية الجزائرية كآلية لتنفيذ السياسة الخارجية، ثم الانتقال إلى فكرة أخرى تمحورت حول دور

الدبلوماسية الجزائرية في حفظ السلم والأمن الدوليين عن طريق الآليات المؤسسية (مجلس السلم والأمن الإفريقي نموذجاً).

أما الفكرة الرئيسية الثانية فقد احتوت الجزء الآخر من الدراسة والمعنونة بنماذج الوساطة الجزائرية في بعض النزاعات الإفريقية، أين تم التعرض إلى دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاع الإيرتيري الإثيوبي أولاً، ثم الانتقال إلى بيان دور الوساطة الجزائرية في النزاع المالي التوارقي.

وفي الأخير الخروج بخلاصة البحث والنتائج المتوصل إليها.

المبحث الأول: البعد الإفريقي للدبلوماسية الجزائرية

يتجلى هذا البعد في الجهود الحثيثة التي ما فتئت الجزائر تبذلها من أجل إقامة هيئات جديدة على مستوى القارة الإفريقية على غرار مجلس السلم والأمن الدوليين، وتأسيس البرلمان الإفريقي، وكذا إتمام هيئة النيباد ضمن تنظيمها، وهذا كله من أجل الوصول إلى تحقيق واستتباب الأمن واستقراره في مثل هذه القارة، إذ يعتبر توطيد أسس السلم في تلك الأخيرة من أكبر الرهانات والأهداف التي تعمل الدبلوماسية الجزائرية على كسبها وتحقيقها، ذلك أن الجزائر تناضل من أجل تعزيز سبل التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، فيما يتعلق بالوقاية وفض النزاعات في القارة الإفريقية، هذا من جهة، ومن ناحية أخرى تسعى دائما لحفظ السلم والأمن في إفريقيا عن طريق آليات مؤسسية عديدة، نركز على واحدة منها في هاته الدراسة وهي مجلس السلم والأمن الإفريقي ودوره البارز في محاولته لتحقيق السلم والأمن ومنع حدوث النزاعات.

وهذا لن يتأتى إلا عن طريق آليات أو وسائل تجسد الأهداف المنشودة والمسطرة الرامية لتحقيق السلم والأمن والمتمثلة في الآليات الدبلوماسية، فبعدما أصبح حقل العلاقات الدولية مسرحا للعديد من التفاعلات بين أشخاص المجتمع الدولي، تلك الأخيرة تجسدها الممارسات الدولية من خلال السياسة الخارجية

للدول مستخدمة في ذلك مجموعة من الآليات لصنع ثم تنفيذ هذه السياسة وتحسيد كيائها، ولتحقيق ذلك تتصدر الدبلوماسية من بين الأدوات التي تستخدمها الدول من أجل تسيير سياستها الخارجية وفق مبادئ الحوار والمشاركة والديمقراطية¹.

لذلك تفرعت الدراسة في هذا المحور إلى نقطتين أساسيتين، تضمنت الفكرة الأولى جزء من الدراسة وتمحورت حول الدبلوماسية الجزائرية كآلية لتنفيذ السياسة الخارجية، أما الفكرة الثانية ركزت على دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإفريقية بالوسائل المؤسساتية ونخص بالذكر مجلس السلم والأمن الإفريقي ودوره في حل النزاعات والأزمات الدولية، كل هذا فيما يتأتى بيانه.

المطلب الأول: الدبلوماسية الجزائرية آلية لتنفيذ السياسة الخارجية

إن موضوع الدبلوماسية والسياسة الخارجية أو بمعنى آخر عملية تنفيذ السياسة الخارجية وفق آلية الدبلوماسية يعتبر من المواضيع الأساسية، فظاهرة الدبلوماسية والسياسة الخارجية قد تطورت تطورا أساسيا من كونها ظاهرة بسيطة تقليدية تتلق بقضية الأمن وتعزيز العلاقات بين الدول بصورة رسمية إلى ظاهرة متعددة الأبعاد ترتبط ارتباطا وثيقا بشتن الوظائف الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية للمجتمعات، وتعرف السياسة الخارجية على أنها مجموعات سلوكيات وتصرفات صانعو القرار في البيئة الخارجية، بحيث تنصرف إلى النشاط الخارجية للدولة بهدف تحقيق المصلحة الوطنية من خلال برنامج عمل علني يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي.

أما الدبلوماسية هي عملية الإتصال والتفاوض في مجال السياسة العالمية وهي أداة أو آلية سياسة التي تستخدم في عملية التفاوض والتمثيل التي تجرى بين الدول في حركة التفاعل الدولي، وذلك بهدف إدارة العلاقات الدولية وتسوية

وتنظيم هذه العلاقات، وهي مفهوم مرتبط بالسياسة الخارجية كونها فن إدارة المفاوضات بين الدول في عملية تنفيذ السياسة الخارجية.

تقوم الدبلوماسية بدور فعال وهام في نطاق العلاقات الدولية، حيث بواسطتها تقام العلاقات السياسية والدولية التي تحاول التوفيق بين المصالح المتعارضة ووجهات النظر المتباينة، فعن طريق الدبلوماسية يمكن حل المشكلات أو تسوية الخلافات وإشاعة الود وحسب التفاهم بين الدول، وعن طريق الدبلوماسية تستطيع كل دولة أن توطد مركزها وتعزز نفوذها في مواجهة الدول الأخرى، فتعتبر القوة المحركة للحياة الدولية ومبعث نشاطها، فالدبلوماسية هي الأداة الرئيسية في السياسة الخارجية للدول والتي تتناول علاقاتها ومعاملاتها ومصالحها من خلال التوفيق بن خلافات الدول وفتح مسالك للإتصال بينها من أجل تحقيق هذا الهدف،² ولما كانت الدبلوماسية هي أداة فعالة ورئيسية للسياسة الخارجية فهي تستعمل كمصطلح مرادف للسياسة الخارجية لدولة أو مجموعة من الدول اتجاه دولة أخرى، وذلك يهدف للتعبير عن سياستها الخارجية، وهذا يرتبط بكفاءة هذه الدبلوماسية والأجهزة السياسية في الدولة والتي تعتبر من عوامل قوة السياسة الخارجية للدول.

وباعتبار الدبلوماسية تلك العملية السياسية التي تتحقق بها علاقات الدول ومصالحها فإنها تصبح على علاقة وطنية مع السياسة الخارجية، بل وتشكل جزءاً أساسياً منها، فبقدر ما تعتبر الدبلوماسية أداة تنفيذ للسياسة الخارجية بقدر ما تعتبر أداة تحضير وإعداد لها في ذات الوقت، وذلك من خلال عدة وسائل لتنفيذها منها السلمية ومنها العنيفة. ولتحقيق مصالحها تلجأ الدول إلى هذه الوسائل، حيث تشكل الدبلوماسية بذلك الوسيلة الأساسية سواء في الحرب أو في السلم، ذلك لأنها لا تتوقف لا أثناء السلم ولا أثناء الحرب.

وتجدر الإشارة إلى أنه يذهب بعض المنظرين إلى تبني مبدأ أساسي وهو أن السياسة الخارجية والدبلوماسية ليستا مترادفتين، فالسياسة الخارجية هي الوجه التشريعي لإدارة العلاقات الدولية، والدبلوماسية هي وجهها التنفيذي، فالسياسة الخارجية من اختصاص سلطات الدولة بما فيها السلطة التشريعية، أما الدبلوماسية فهي تنفذ السياسة وليس إعدادها³

من هنا يظهر تأثير الدبلوماسية في السياسة الخارجية وتأثير كل منهما في العلاقات الدولية والذي يتوقف على عدة عوامل أبرزها درجة قوة الدولة وطبيعة حركتها وذلك وفقا لمتغيرات السياسة الخارجية.

ولقد تبنت الجزائر العديد من المبادئ في سياستها الخارجية، التي أساسها دستوري ومنها ما يلي:

مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

وهو مبدأ معترف به في القانون الدولي يقضي بعدم شرعية التدخل في شؤون الدول الأخرى سواء بالإكراه أو ممارسة الضغط السياسي والإقتصادي من قبل الدول الكبرى على الدول الصغرى بما يتنافى مع حق السيادة والاستقلال⁴، ولقد نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة 7/2 على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتعتبر الجزائر من الدول الملتزمة بمبادئ الأمم المتحدة، ويقتضي هذا المبدأ الإحترام المتبادل في الأقاليم المتجاورة وعدم التدخل فيما يجري فيها، هذا ما يؤسس لعلاقات حسن الجوار⁵.

مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم

اللجوء إلى القوة:

لقد تم النص على هذا المبدأ في ميثاق الأمم المتحدة وفحواه ضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة أو التهديد بها في علاقاتها الدولية، كما جاء النص في الميثاق ذاته على ضرورة فض النزاعات الدولية بالوسائل السلمية

كالمفاوضات، التحقيق، الوساطة التحكيم والتوفيق، ثم التسوية القضائية من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، والجزائر هي الأخرى ملتزمة بهذا المبدأ وقد حاولت في العديد من المرات تسوية نزاعاتها بالطرق السلمية دون اللجوء إلى القوة⁶.

مبدأ حسن الجوار الإيجابي:

وهو الذي يقوم على عدم الإكتفاء بمجرد التقيد بمبادئ الحفاظ على السلم بين الدول المجاورة، بل يجب العمل على تنمية السلم بين دول الجوار عن طريق فتح قنوات الحوار والتشاور من أجل حل كل الخلافات الناشئة عن الدول المجاورة.

ويقتضي تطبيق هذا المبدأ الإستناد إلى مبادئ أخرى من أجل تحقيقه وهو ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الإستعمار، لأنه بترسيم هذه الحدود يتم القضاء على كل أسباب النزاع حولها⁷، كما يجب الإستناد إلى مبدأ التعاون بين الدول المجاورة كذلك والذي جوهره وجوب الوقوف على التعاون بين الدول المجاورة كالعامل على توطيد العلاقات الاقتصادية للدول، أو في الميادين التجارية والمالية، كل هذا لا يكفي وإنما يقتضي الأمر الإعتماد على مبدأ آخر لتحقيق معنى حسن الجوار الإيجابي التالي بيانه.

دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها:

وقد لعبت الجزائر دورا هاما في هذا المجال وجعلت هذا المبدأ مبدأ دستوري يحكمها، ولقد اتخذت موقف البلد المتضامن المدعم لحركات التحرر وجعلته بعدا أساسيا في سياستها الوطنية كتأييدها للشعب الصحراوي في تقرير مصيره وللشعب الفلسطيني، ويعني هذا المبدأ حق كل الشعوب في تقرير مصيرها بكل حرية، وتأكيد مستقبلها السياسي بعيد عن أية وصاية خارجية، الهدف منه

إقامة دولة مستقلة أو تحقيق الإستقلال الذاتي ضمن دولة متعددة القوميات، أو الانضمام إلى دولة أخرى⁸.

وكل ما في الأمر أن السياسة الخارجية الجزائرية تتحدد بمبادئ الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها المجسدة في قانونها الأساسي وهو الدستور.

المطلب الثاني: دور الدبلوماسية الجزائرية في حفظ السلم والأمن

الدوليين بالآليات المؤسسية (مجلس السلم والأمن الإفريقي نموذجاً)

تعد قضية السلم والأمن في إفريقيا قضية جد خطيرة، فغيابها يعني غياب التنمية، وهروب رأس المال، وضياع الموارد البشرية، ومن ثمة تبديد ثروات الدول الإفريقية، وعدم القدرة على المضي قدماً في برامج التنمية التي تؤثر سلباً في برامج الإصلاح، إقتصادية كانت أم سياسية، وإذا كانت الجزائر تولي أهمية للإستقرار الإقليمي والابتعاد عن افتراض التدمير الذاتي للقدرات المحلية الإفريقية، فإنها ظلت تحرص على تسوية واحتواء النزاعات التي تحدث بين الدول الإفريقية خاصة، بالموازاة مع ذلك سعيها الحثيث والجاد لإيجاد آليات تحفظ السلم والأمن الإفريقي، هذا ما دفعنا لتفصيل هذه الفكرة أولاً بمعرفة مكانة الجزائر ودورها في مشروع إنجاز مجلس السلم والأمن الإفريقي، ثم التعرض لدور هذا المجلس في تسوية بعض النزاعات الإفريقية.

الجزائر ومشروع إنجاز مجلس السلم والأمن الإفريقي:

لقد سعت الجزائر بجهود معتبرة إلى البحث عن آلية تحفظ السلم والأمن في إفريقيا ودعمها، ويرجع ذلك للهاجس الأمني الذي ظلت تسببه بعض الظواهر وكانت أسباباً جوهرية لاندلاع نزاعات بين الدول الإفريقية، وتتمثل هذه الأسباب في مشكلة اللاجئين التي أصبحت إحدى التحديات التي تواجه دول القارة الإفريقية، وقد أثقل كاهل الجزائر من هذه الظاهرة، كذلك مشكل الإرهاب

حيث عانت منه الجزائر بشكل واسع ومكثف وتعتبر من أكبر الدول المتضررة منه، لذلك أكدت على التعاون الدولي لمكافحة، وعمدت في سياستها الخارجية على إضفاء الصبغة الدولية لمكافحة هذه الظواهر، وبذلك أولت اهتماما بالغاً لتكريس آلية لإدارة النزاعات في إفريقيا، وفي الدورة 29 بالقاهرة سنة 1993 تم عرض مقترح لإنشاء آلية الوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها داخل المنظمة، وتم تبني هذا المقترح في البيان الختامي الذي تم بموجبه تأسيس مجلس السلم والأمن، وقد لعبت هذه الآلية المؤسسية دوراً هاماً في كل من الكونغو، الغابون، سيراليون، الصومال، روندا، بورندي، السودان، نيجيريا، الكاميرون، غينيا، جزر القمر، فالآلية هذه أصبحت بمثابة نقطة الإنطلاق في عملية طويلة الأجل ستمكن المنظمة من خلالها الاستفادة من التجارب التي جلبتها دول كبورندي، روندا، ليبيريا، أنغولا، موزمبيق، الكونغو، جنوب إفريقيا، والسودان في إعادة هيكلتها في الاتحاد الإفريقي⁹.

لقد عملت **الجزائر** على دعم دورها وتفعيله انطلاقاً من فكرة الدبلوماسية الوقائية من أجل التوقع بحدوث النزاعات، بالتالي إحتوائها في البداية وحلها حلاً سلمياً، فتؤسس لذلك العمل الرامي إلى منع نشوب منازعات بين الأطراف، ومنع تصاعدها وتحويلها إلى صراعات، ووقفها في حال حدوثها من أجل صنع السلام وحفظه¹⁰.

كما تمسكت **الجزائر** بالدبلوماسية الوقائية تدعيماً لمبدأ الحل السلمي في النزاعات الإفريقية، ولقد سعت الدبلوماسية الجزائرية لجلب المساعدات المالية والتقنية من المنظمات الدولية من أجل تفعيل هذه الآلية المؤسسية وهي منظمة الوحدة الإفريقية وبلوغ هدفها المتمثل في حفظ السلم والأمن، فبعدما عانى المجلس من الأعباء المالية وعجز عمليات التدخل في النزاعات الإفريقية، سعت الجهود الجزائرية إلى دفع المجلس لمواصلة مهامه وتدعيمه، وذلك بدعم منظمة

الوحدة الإفريقية وجلب الدعم المالي، جلب الدعم في مجال نزع السلاح، وجلب مساهمة الاتحاد الأوروبي في التكوين والتخصص في مجال منع النزاعات وعمليات حفظ السلام، وبعد تعثر المنظمة في تحقيق مهامها، تم إنشاء آلية أخرى أكثر منها فعالية وهي مجلس السلم والأمن الإفريقي، ويرجع ذلك إلى القمة 35 المنعقدة بالجزائر والتي تم فيها الاتفاق على محاربة الإرهاب والإقرار بعقد القمة الإستثنائية في مدينة سرت الليبية، لبحث مسألة تحديد منظمة الوحدة الإفريقية بما يتلائم ومتطلبات ونتائج العولمة، ومن ثمة كانت الإنطلاقة في بعث مشروع تأسيس الاتحاد الإفريقي مع إضافة هياكل جديدة إليه، وفي الدورة 37 لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة في لوزاكا بزامبيا في جويلية 2001، وبذلك قرر المؤتمر دمج الجهاز المركزي لآلية منع النزاعات، وتم تقديم طلب إلى الأمين العام لمراجعة هيكل هذا الجهاز وتغيير إسمه، وانطلاقاً من هذه الإرادة الحاسمة في إقامة هيكل فعال لتنفيذ عمليات حفظ السلام والأمن نتج عنها إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي¹¹.

مشروع مجلس السلم والأمن الإفريقي:

بانعقاد القمة الأولى للاتحاد الإفريقي المنعقدة بمدينة ديربان بجنوب إفريقيا في 09-10 جويلية 2002، تم إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي، إذ أقرت القمة البرتوكول الخاص بإنشاء المجلس، ودعت الدول الأعضاء إلى التصديق عليه، على أن تظل آلية منع الصراعات التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية وإدارتها وتسويتها سارية خلال المدة المؤقتة، إلى حين التصديق على البرتوكول الخاص بالمجلس من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي، ودخوله حيز التنفيذ¹²، ولقد نصت المادة 5/ف1 من البرتوكول على أن الجزائر من بين الدول الأعضاء في المجلس، كما نصت المادة الثانية في فقرتها الأولى على طبيعة المجلس أنه جهاز دائم لصنع القرار فيما يتعلق بمنع الصراعات وإدارتها وتسويتها داخل الاتحاد الإفريقي، ويعاون

المجلس كل من المفوضية، مجمع الحكماء، نظام للإنذار القاري المبكر، وقوة إفريقية للتدخل السريع، وصندوق خاص¹³، وتسعى أهداف المجلس المادة الثالثة من البرتوكول إلى تحقيق السلم والأمن في القارة الإفريقية، وتعزيز الممارسات الديمقراطية وتشجيع الحكم الرشيد واحترام وحماية حقوق الإنسان وحياته الأساسية، وكذا احترام القانون الدولي الإنساني وتنفيذ النشاطات المتعلقة ببناء السلم وإعادة التعمير في مرحلة ما بعد الصراعات ومنع أعمال العنف، زيادة لعمله على تقوية الجهود الرامية إلى منع الإرهاب الدولي، وبصفة عامة السعي لضمان وحماية وحفظ حياة الشعوب الإفريقية وبيئتها¹⁴ أما عن مبادئ المجلس فتتلخص فيما أكدته المادة الرابعة من بروتوكول المجلس كالتالي:

- التأكيد على التسوية السلمية للنزاعات.
- احترام الحدود الموروثة عند الإستقلال.
- احترام سيادة الدول.
- إقرار حق أية دولة عضو في أن تطلب التدخل من الإتحاد بغية استعادة السلم والأمن.

نموذج من دور المجلس في حل النزاعات وتسويتها في القارة الإفريقية:

يتناول هذا الجزء من الدراسة نماذج من النزاعات التي تدخل فيها المجلس وذلك من أجل توضيح دور المجلس في تسوية النزاعات، ونذكر منها دوره في تسوية أزمة جزيرة أنجوان بجزر القمر أولاً، حيث يعود تاريخ بداية الأزمة إلى أوت 1997 عندما أعلنت جزيرة أنجوان انفصالها عن جزر القمر، ثم استلاء رئيس أركان القوات المسلحة على الحكم في جمهورية جزر القمر بانقلاب عسكري في 1999، ولقد تكللت جهود منظمة الوحدة الإفريقية والأطراف المعنية الأخرى بإبرام اتفاق المصالحة في فيفري 2001، وفي 20 ديسمبر 2003، تم التوقيع

على اتفاق "بيت سالم" للترتيبات الانتقالية، تلا ذلك إجراء انتخابات برلمانية في مارس 2004، إلا أن الأمر تأزم من جديد في الجزيرة عندما رفض العقيد محمد بكر الذي تولى الرئاسة التنحي عن السلطة، وبرز الكعبي حميدي رئيسا مؤقتا لأنجوان، وقد التزم المجلس بمبدأ التسوية السلمية للصراع، كما حذر السلطات الأجنبية بشأن الانتخابات الرئاسية، إلا أنها رفضت الخضوع لقراراته، بعدها قرر المجلس تسليط عقوبة قسرية للصراع، إلى أن قام بعملية عسكرية ضدها عرفت بالديمقراطية جمهورية القمر، في إطار تنفيذ قرار المؤتمر رقم 186 الصادر عن قمة الاتحاد العاشرة في يناير، فبراير 2008، الذي أعقبه تنفيذ قرار المؤتمر إذ تقرر تكوين بعثة بدعم خططي من السينيغال، أسفر عن تمكين الحكومة القمرية من استعادة سلطتها على جزيرة أنجوان في 25 مارس 2008، ولم يكتف المجلس بتسوية الصراع، بل قرر مد تفويض بعثة المساعدات الانتخابية والأمنية ستة أشهر أخرى لضمان إجراء انتخابات نزيهة في جزيرة أنجوان وإجراء الانتخابات الرئاسية في الجزيرة من 15 إلى 29 جوان 2008، وهنا يمكن القول أن المجلس قد وفق في تسوية الصراع في هذا البلد¹⁵.

إضافة إلى أعماله البارزة على الصعيد الإفريقي نذكر منها دوره في حل أزمة مدغشقر بين رئيس بلدية العاصمة وأنديره زاجولينا والرئيس رافالومانانا والتي انتهت بتفعيل المساعي الرامية إلى إيجاد حل للأطراف المعنية، كذلك يجب التنويه إلى دور المجلس في إيجاد حل سلمي بين جيبوتي وإريتيريا في النزاع الحدودي بينهما، زيادة على أعماله الرامية لتعزيز السلم والأمن في كل من الصومال، إفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليبيريا، السودان بحله لأزمة دارفور، وتنفيذ اتفاق السلام في كوديفوار، موريطانيا وهذا كله لمنع الأزمات والنزاعات وإدارتها وتسويتها¹⁶.

المبحث الثاني: نماذج الوساطة الجزائرية في بعض النزاعات

الإفريقية

باعتبار مبدأ حفظ السلم والأمن الدوليين من أهم المبادئ التي تحكم المجتمع الدولي، فقد التزمت به كافة الدول وكرسته في منظومتها القانونية، والجزائر باعتبارها عضو من أعضاء المجتمع الدولي هي الأخرى كافحت من أجل الحل السلمي للنزاعات في مختلف مناطق العالم، وسعيها الجاد للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، كما كان لها دور جد فعال ومهم في حل عدة نزاعات مسلحة، إما عن طريق وساطتها المباشرة أو غير المباشرة، ولقد سعت الدبلوماسية الجزائرية في الكثير من الحالات إلى إيجادها حل سلمي لفض النزاع، هذا ما يدفعنا للتطرق أولاً إلى دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاع الإريتري الإثيوبي، ثم التعرض لنموذج آخر وهو إبراز جهود الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الترقية المالية، وذلك فيما يلي:

المطلب الأول: دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاع الإريتري

الإثيوبي

لقد شهدت القارة الإفريقية نزاعات حدودية كثيرة، لعل من أبرزها النزاع الإريتري الإثيوبي الذي حظي باهتمام بالغ من قبل المجتمع الدولي بصفة عامة، ودول إفريقيا خصوصاً، فيعد الصراع الدائر بين الدولتين من الصراعات التي تطورت إلى حرب شاملة بمفهومها التقليدي.

يعود أصل النزاع الإريتري الإثيوبي إلى أنه كانت دولة إثيوبيا تمتلك السواحل الإريتيرية من خلال سيطرتها الكاملة على إريتيريا، فأصل النزاع هي مشكلة الحدود، إذ طالبت إريتيريا برسم الحدود بينها وبين إثيوبيا التي خططها الإستعمار الإيطالي خاصة أن هذه المناطق كما سبقت الإشارة إليه كانت تضم امتدادات سكانية لشعب إريتيريا في إثيوبيا¹⁷، لذلك فإن النظرة للنزاع المسلح بين

البلدين لسنة 1998 ليس نزاعا حديثا وإنما تعود جذوره إلى التنظيم الدولي أين أعلن في سنة 1993 من طرف الأمم المتحدة على أن إريتريا دولة مستقلة ذات سيادة، الأمر الذي ترتب عنه ممارسة إريتريا سيادتها الوطنية على المناطق الحدودية، بالموازاة مع ذلك دخول القوات الإثيوبية إلى الأراضي الإريترية، ومنذ قيام النزاع المسلح تعددت مساعي الجهود الدولية للوصول إلى حل سلمي يرضي الطرفين، ومنها الجزائر فقد بذلت جهود معتبرة من أجل الوصول إلى حل سلمي يرضي الطرفين، وتبرز هذه الجهود في وساطتها بين البلدين في المفاوضات غير المباشرة المنتهية باتفاق السلام بين الطرفين.

فبالنسبة للوساطة الجزائرية في المفاوضات غير المباشرة كانت متاحة أمام انعقاد مؤتمر رؤساء الدول للقمة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية بالجزائر، المنتهية بطرح المؤتمرين لوثيقة ثانية حول تسوية الصراع الإريترية الإثيوبي وجاء ما في أهمها التزام الطرفين بوقف العمليات العسكرية أو أي شكل من أشكال الإدعاءات المحرصة المشجعة للإستمرار في الصراع، وفي هذا الصدد كلفت القمة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بالتعاون مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية بمتابعة المساعي المبذولة من طرف المنظمة، بعدها كلف الرئيس الجزائري مبعوثه الشخصي السيد أحمد أويحيى بمتابعة توصيات قمة الجزائر، وذلك من خلال زيارته الميدانية لعاصمتي البلدين، أين جرى محادثات مع رئيسي الدولتين بطرح توصيات قمة الجزائر، وهنا أكدت إريتريا استعدادها لتنفيذ الاتفاق المنهي للصراع أما إثيوبيا ظلت ترفض التوقيع على الإتفاية مبدية تحفظها على بعض البنود، وسعيا من الدبلوماسية الجزائرية لأجل فض النزاع، شكل فريق عمل تحت إشراف المبعوث السيد أحمد أويحيى يضم كل من عضوية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي حيث اجتمع الفريق ووضع ترتيبات فنية لتطبيق الاتفاق مفادها تطبيق الاتفاق كقواعد لحل النزاع القائم، ووضع حد لكل العمليات العسكرية، بعدها

قام مبعوث الجزائر نفسه بجولة ثانية للدولتين وقدم لهما وثيقة الترتيبات الفنية، فوافقت عليه إريتريا في حن إثيوبيا أبدت اعتراضاتها على بعض البنود، ليقوم المبعوث الشخصي الجزائري بجولة ثالثة إلى الدولتين إلى أن قبلت إثيوبيا الوثيقة، وبالرغم من ذلك ظلت حالة التوتر قتمة بين البلدين، ليصل المبعوث الجزائري إلى جولة رابعة أجري من خلالها مناقشات عميقة مع دولة إثيوبيا لتقديمها وثيقة تبين فيها أسباب منع تنفيذها للتدابير الفنية التي باءت بالفشل¹⁸.

على إثرها أصر المبعوث الجزائري في جولة خامسة التي انتهت بموافقة إريتريا على الوثيقة غير الرسمية المرسولة من طرف الرئيس الجزائري، أما إريتريا فلم توافق على الوثيقة بنفس الصيغة، كل هذه الجهود من أجل التوصل إلى حل يرضي الطرفين، وأمام هذا الوضع المتأزم دعا الرئيس الجزائري الطرفين للدخول في مفاوضات غير مباشرة بالجزائر.

إن المفاوضات غير المباشرة تعتبر تقدم حقيق نحو الحل السلمي للنزاع، استطاعت أن تحققه الوساطة الجزائرية، وقد جرت هذه المفاوضات بين وزيرى خارجية الدولتين بحضور المكلف الشخصي الجزائري في القضية السيد أحمد أويحيى، إلا أنها انتهت بالفشل، إلا أن الجهود الدبلوماسية لم تتوقف وإنما تواصلت، عندئذ قام السيد أحمد أويحيى بجولة سادسة إلى الدولتين لاستئناف المفاوضات التي واصلت جهودها في مرة أخرى والتي انتهت بحل النزاع سلميا، بالتوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار وهذا الاتفاق كان ثمرة جهود النشاط الدبلوماسي الجزائري¹⁹.

اتفاق السلام نتيجة الوساطة الجزائرية:

لقد اعتبر المجتمع الدولي وساطة الجزائر بين الطرفين نجاحا كبيرا، لذلك أوكل لها مواصلتها للإشراف على تسويتها للنزاع إلى غاية انتهائه، وانتهى بتطبيق مبدأ الحدود الموروثة من الإستعمار فيما يخص النزاع الحدودي بين الطرفين، أما

بالنسبة للتعويضات، فقد اقترح الوسيط الجزائري تكوين لجان خبراء لدراسة هذه المسألة وفقا لاتفاقية فيينا للمعاهدات لسنة 1969، أين تنقل الوسيط الجزائري إلى الدولتين في سبتمبر 2001، في جولتين لإقناع الطرفين إلى تسوية نهائية للنزاع، أين تم قبول مقترحات الوساطة الجزائرية وتوجت بإبرام اتفاق السلام²⁰، ويرجع الفضل إلى الوساطة الجزائرية التي أصرت على إيجاد حل سلمي بين الطرفين ولحيادها بينهما ولكون هذه الوساطة أحادية غير متعددة الأطراف، مما يضمن تقريب وجهات النظر وتسهيل كل الصعوبات، ولقد اعترفت الجماعة الدولية بهذه الجهود الجزائرية في توصلها لحل سلمي ومازالت تذكره في المحافل الدولية.

المطلب الثاني: الوساطة الجزائرية في النزاع التوارقي المالي:

لقد لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا هاما على المستوى الإقليمي القاري بصفة عامة نذكر منها دورها الجاد في النزاع المالي التوارقي التي هدفت من ورائه إلى الحفاظ على الوحدة الترابية المالية مع عدم إقصاء التوارق، وموقف الجزائر هذا نابع من التزامها بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار، واحترامها للمواثيق الدولية فيما يخص قبول الحدود قبول الحدود الموروثة عن الإستعمار، ومبدأ حسن الجوار، وحل الخلافات بالطرق السلمية²¹.

إن الدور الجزائري في حل النزاع المالي كان فعالا رغم الصعوبات التي واجهها، وقد فقد قام بمجموعة من المبادرات أهمها الوساطة الجزائرية في النزاع التوارقي المالي، فأول ما قامت به الجزائر هو اتخاذ موقف يهدف للحفاظ على الوحدة الترابية لمالي وضمان عدم إقصاء السكان التوارق، وقد أثار هذا الموقف في البداية غضب المتمردين التوارق الذين كانوا يأملون أن تتخذ الجزائر موقفا لصالحهم، ويمكن تفسير عدم اتخاذ الجزائر لموقف لصالح أحد الطرفين، برغبتها المساهمة في إيجاد حل سياسي للنزاع المالي بغية إحلال السلم والأمن والاستقرار في هذا البلد المحاور، وقد استفادت الجزائر من إخفاق تطبيق اتفاقية تمناست المتعددة

في 06 جانفي 1991 والتي رفضتها فرنسا بحجة عدم مشاركتها في صياغتها للقيام بواسطة جديدة بناء على طلب كل من الحكومة المالية وحركات التوارق، والتي توجت بالتوقيع في باماكو بتاريخ 11 أبريل 1992 على الاتفاق الوطني المالي، وقد عرف تطبيق هذا المبدأ صعوبات كبيرة في الميدان خاصة في عملية الإدماج الشامل لمقاتلي الحركات والجبهات الموحدة للأزواد داخل المؤسسات العسكرية²²، ولتذليل هذه الصعوبات قامت الجزائر بجملة من الخطوات التفاوضية يمكن إجمالها فيما يلي:

اتفاقية تمنراست 1991: قبل هذا الاتفاق قبلت السلطات المالية بمبدأ المفاوضة مع العناصر المسلحة تحت إشراف وساطة جزائرية، وهكذا التقى ممثلوا الحكومة المالية يومي 05 و 06 جانفي 1991 في تمنراست مع وفد ضم ممثلي الحركتين المتمردتين اللتين كانتا موجودتين خلال تلك الفترة وهما الحركة الشعبية لتحرير الأزواد والجبهة العربية الإسلامية للأزواد وقد تمحورت الاتفاقية حول:

- . وضع حد لكل العمليات العسكرية عبر كامل التراب المالي.
- . تعهد الطرفان بمنع ارتكاب أي عملية عنف جماعية أو فردية ضد النظام العام.

- . تفرغ القوات المسلحة المالية لمهنة الدفاع عن التراب الوطني.
- . لجنة إنهاء العمليات تشكل من الوساطة الجزائرية وعدد متساوي من الطرفين²³، وف مارس 1991 انعقد في "جاو" شمال مالي لقاء لجنة المتابعة لتنفيذ اتفاقيات تمنراست، هذه اللجنة عاينت عدم احترام الحركات المتمردة لبعض التزاماتها كعدم احترام وقف إطلاق النار.
- بعد هذا عقدت الجزائر عدة لقاءات بين الحكومة المالية وممثلي الحكومة الجزائرية.

وأول لقاء كان في 29-30 ديسمبر 1991 الذي سمح بتحضير إطار المفاوضات والوساطة التيالجزائر.

. لقاء الجزائر الثاني في 22-01-1992 الذي توصل من خلاله الأطراف على توقيع الهدنة، والإطلاق المتبادل لسراح المسجونين.

. لقاء الجزائر الثالث في 15 و 25 مارس 1992 الذي توصل إلى تحقيق الاتفاق الوطني الذي وقع في بامako.

. لقاء تمناست ل16-20 أبريل 1994 الذي حدد الطرق والوسائل الممكنة التي ستسمح للإنتهاء من عملية تطبيق الاتفاق.

. لقاء الجزائر في 10 - 15 ماي 1994 حيث مكن هذا اللقاء الطرفين الموقعين على الاتفاق الوطني من التفاهم وفقا لاتفاقية تمناست.

. لقاء تمناست في 27-30 حيث نظمت الحكومة المالية حفل سمي شعلة السلام تم خلاله حرق كل الأسلحة التي جمعت بعد استعماها في نزاع شمال مالي، وقد شاركت الجزائر بوفد هام يقوده وزير الداخلية محملا ببرقية تحاني وتضامن من رئيس الجمهورية الجزائري إلى جمهورية مالي.

إلا أن عدم احترام الطرفين للاتفاقيات المبرمة في كل مرة، يؤدي إلى اشتعال المواجهة من جديد، لتتدخل الجزائر على خط الوساطة بسرعة لوعيتها بخطورة النزاع التوارقي على أمنها القومي.

وباشتداد الصراع بداية من 2006، أفضت الوساطة الجزائرية في النزاع بين الجيش المالي وتمردي حركة التحالف الديمقراطي من أجل التغيير إلى التوقيع على اتفاق تاريخي لتسوية نهائية للنزاع المسلح الذي كان يهدد منطقة الساحل الإفريقي²⁴، وقد أشرف الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة على هذه الوساطة التي قام بها الدبلوماسي الجزائري عبد الكريم غريب، وتعتبر هاته الاتفاقية كمرجعية

أساسية لمسارات التسوية ومخرج سلمي للأزمة الترقية والذي من بين ما ينص عليه ما يلي:

- انسحاب الحكومة المالية وقواتها العسكرية المنتشرة في بلدات التوارق.
- التأكيد على الوحدة الترابية الوطنية.

وعموما فإن كل الاتفاقيات سواء التي كانت الجزائر طرفا فيها أو لعبت دورا في التوقيع عليها ترمي إلى تحقيق نتائج يمكن أن تسهم في حل سلمي لقضية التوارق، وهو ما يمكن أن يسهم في تحقيق وتعزيز الأمن الإنساني على الصعيد الإفريقي وذلك من خلال عدم استعمال القوة ووقف إطلاق النار وجلب الأطراف المتنازعة إلى طاولة الحوار والمفاوضات والدعوة إلى التعايش السلمي²⁵.

إلا أنه لازالت الخلافات قائمة بين الطرفين موضوعها الإتهامات المتبادلة حول عدم التزام كل طرف ببنوده، هذا بتواصل الاشتباكات واشتداده ابتداء من مارس 2008، لتقوم الجزائر بجمع طرفي النزاع مرة أخرى دامت 4 أيام من 24 إلى 27 جويلية 2008، وتوج هذا اللقاء بتوقيع اتفاق لوقف القتال بين الطرفين إلى جانب التشديد على ضرورة السعي لإطلاق مساجين كل طرف عند الطرف الآخر، والملاحظ هنا هو أن الجزائر استطاعت أن تلعب دور المسهل للمفاوضات بامتياز نظرا للثقة التي تحظى بها من طرفي النزاع²⁶.

خاتمة:

مما سبق بيانه يتضح جليا أنه تمكنت الجزائر من تحقيق منتج دبلوماسي هائل بصفة عامة، وعلى الصعيد الإفريقي خصوصا، فبالرغم من الأزمة التي واجهتها في فترة التسعينات إلا أنه لم تبق ساكنة أمام الصراعات والنزاعات القارية، خاصة بعد تحكمها في وضعها الداخلي، إذ أعادت بعث نشاطها الدبلوماسي وإحيائه خاصة على الصعيد الإفريقي، كما واصلت نضالها الرامي إلى تدعيم وتعزيز مبادئ وقيم التعايش السلمي ودعوتها لكافة أعضاء المجتمع

الدولي للإبتعاد عن العنف والقوة ووجوب حل النزاعات الدولة بالطرق السلمية، بالإضافة إلى حضورها البارز على مستوى أجهزة ومؤسسات الاتحاد الإفريقي، فشهدت الجزائر عدة قضايا إفريقية نذكر منها حضورها القوي على مستوى الاتحاد الإفريقي، تمثيلها لقضايا القارة، عملها على جلب التعاون الأوروبي من أجل تنمية إفريقيا وللحفاظ على هذا المبتغى المنشود أصبحت الجزائر تلعب دور الوسيط في وسطها القاري الإقليمي لحل المشاكل القارية من قبل انتماء إفريقي بعيدا عن التدخل الأجنبي وهذا تفاديا لخضوعها تحت سيطرته وجعلها في خدمة مصالحه مما يحول دون استكمال التنمية الإفريقية، بهذا الشكل تكون الجزائر قد تمكنت من تحقيق بعض النتائج المرغوب فيها كمساهمتها في تفعيل مؤسسات الاتحاد الإفريقي ودورها الوسيط الذي بواسطته استطاعت التوصل إلى حل سلمي في بعض النزاعات القارية سيما دورها البارز في النزاع الإريتيري الإثيوبي بعد محاولات حثيثة عديدة التي كان نتاجها اتفاق السلام بين الطرفين، وكذا هو الحال في القضية التوارقية المالية.

كل هذه المعطيات من شأنها أن تفصح عن حقيقة بالغة الشأن وهي عدم اكتفاء الجزائر بتبنيها لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة المكرسة في دساتيرها في الشكل النظري فقط، بل ذهبت لأبعد من ذلك من خلال سعيها الجاد والحثيث لتفعيل تلك القيم السلمية على أرض الواقع آملة في الوصول إلى تنمية إفريقية يسودها السلم والأمن والإستقرار الإقليمي.

قائمة المراجع:

الكتب والمذكرات:

- 1- العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة (الجزائر)، 2010 - 2011.

- 2- بوردابن منيرة، دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية دراسة الو م أ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والحكم الراشد، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008- 2009.
- 3- بويبة نبيل، المقاربة الجزائرية اتجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغربية، جامعة الجزائر 3، 2010 - 2011.
- 4- بشكيط خالد، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إفريقية، جامعة الجزائر 3، 2010 - 2011.
- 5- حفناوي مدلل، الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلم والأمن الدوليين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص القانون الدولي العام، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، 2011 - 2012.
- 6- قحطان أحمد الحمداني، المدخل إلى العلوم السياسية، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، 2012.

المجلات:

- 1- أحطية علي محمد هية، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل النزاعات وتسويتها في إفريقيا، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 3، 2011.
- 2- العنكي طه حميد حسن، تطورات الصراع الإريتري الأثيوبي ومواقف القوى والمنظمات الإقليمية والدولية، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، المجلد الثالث، العددان 1 و2، 2010.

3- مؤتمر الاتحاد الإفريقي، تقرير عن أنشطة مجلس السلم والأمن ووضع السلم والأمن في إفريقيا، الدورة العادية 13، سرت، الجماهيرية العظمى، 1-3 يوليو 2009.

¹ بودرداين منيرة، دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية دراسة الو م أ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والحكم الراشد، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009، صفحة 01.

² المرجع نفسه، ص 20.

³ المرجع نفسه، ص 22.

⁴ قحطان أحمد الحمداي، المدخل إلى العلوم السياسية، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، 2012، ص 334.

⁵ العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة (الجزائر)، 2010-2011، ص 34.

⁶ قحطان أحمد الحمداي، المرجع السابق، ص 333.

⁷ العايب سليم، المرجع السابق، ص 29.

⁸ قحطان أحمد الحمداي، المرجع السابق، ص 329.

⁹ العايب سليم، المرجع السابق، ص 29.

¹⁰ حفناوي مدلل، الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلم والأمن الدوليين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص القانون الدولي العام، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، 2011، 2012، ص 99.

¹¹ العايب سليم، المرجع السابق، ص 137.

¹² أخطيبة علي محمد هيبة، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل النزاعات وتسويتها في إفريقيا، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 3، 2011، ص 630.

¹³ مؤتمر الاتحاد الإفريقي، تقرير عن أنشطة مجلس السلم والأمن ووضع السلم والأمن في إفريقيا، الدورة العادية 13، سرت، الجماهيرية العظمى، 1-3 يوليو 2009، ص 1-2.

¹⁴ أخطيبة علي محمد هيبة، المرجع السابق، ص 632.

¹⁵ أخطيبة علي محمد هيبة، المرجع نفسه، ص 640.

¹⁶ مؤتمر الاتحاد الإفريقي، تقرير عن أنشطة مجلس السلم والأمن ووضع السلم والأمن في إفريقيا، مرجع سابق، ص 20-27.

- ¹⁷ العنكي طه حميد حسن، تطورات الصراع الإريتري الأثيوبي ومواقف القوى والمنظمات الإقليمية والدولية، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، المجلد الثالث، العددان 1 و2، 2010، ص57.
- ¹⁸ حفناوي مدلل، مرجع سابق، ص 135-136.
- ¹⁹ العنكي طه حميد حسن، المرجع السابق، ص 71.
- ²⁰ حفناوي مدلل، المرجع السابق، ص142.
- ²¹ بويبة نبيل، المقاربة الجزائرية اتجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغربية، جامعة الجزائر 3، 2010، 2011، ص 135.
- ²² بويبة نبيل، المرجع نفسه، ص136.
- ²³ المرجع نفسه، ص 137.
- ²⁴ المرجع نفسه، ص140.
- ²⁵ بشكيط خالد، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إفريقية، جامعة الجزائر 3، 2010، 2011، ص179.
- ²⁶ بويبة نبيل، المرجع السابق، ص 142.